

Distr.: General
7 July 2006
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

اللجنة الرئيسية الأولى

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بارنوهادينغرا (إندونيسيا)

المحتويات

تبادل عام للآراء (تابع)

قيام رئيس الهيئة الفرعية بتقديمها

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza. وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

تبادل عام للآراء (تابع)

الواردة في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) وأن توقع وتصديق على البروتوكولات ذات الصلة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

٥ - وأضافت أن وفدها يود أن يوجه النظر إلى دور ائتلاف جدول الأعمال الجديد في تذكير الدول الأطراف بالتهديد الذي تشكله الأسلحة التكتيكية للمجتمع الدولي وفي ضرورة إدراج هذه الأسلحة في اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وفي هذا الصدد، تعرب الأرجنتين عن أسفها لتطوير مبادئ أمنية جديدة لا تستبعد استخدام الأسلحة النووية.

٦ - وقالت إن الأرجنتين تأمل أن يؤدي مؤتمر استعراض المعاهدة إلى تعزيز عملية تقديم التقارير والشفافية، وإلى وضع ولاية واضحة لمؤتمر نزع السلاح، وإلى قيام القوى النووية الخمس بتجديد التزامها بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأعربت عن ثقتها في أن مؤتمر استعراض المعاهدة سينعقد في جو يتسم بالانفتاح والحوار والتعاون من أجل التوصل إلى توافق للآراء.

٧ - السيد أغام (ماليزيا): تكلم باسم بوليفيا وتيمور-ليسبي وكوستاريكا وماليزيا ونيكاراغوا وعرض ورقة عمل معنونة "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها: العناصر القانونية والفنية والسياسية اللازمة لتحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية" (NPT/CONF.2005/WP.41).

٨ - السيدة كامبخو (كوبا): قالت إن وفدها يود الانضمام إلى البيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا باسم مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة. وعلى الرغم من أنه تم النظر إلى المعاهدة في كثير من الأوساط على أنها هدف في حد ذاته، اعتبرتها كوبا مجرد خطوة واحدة على طريق نزع السلاح النووي. فلا يمكن لأي دولة أن تدعى بأنها

١ - السيدة مارتينيك (الأرجنتين): قالت إن وفدها يرحب بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار: عدم الانتشار، ونزع السلاح، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولكن المناخ الدولي قد تغير تغيرا هائلا خلال السنوات الخمس الماضية، وإن محاولات تشويه معنى الالتزامات أضعف الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠.

٢ - وأضافت أن انسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من المعاهدة والكشف فيما بعد عن امتلاكها أسلحة نووية كانا أكثر الأحداث المؤسفة التي واجهتها عملية الاستعراض التي يقوم بها المؤتمر. ويجب على المجتمع الدولي أن يرد بشكل حاسم على تطوير الأسلحة النووية خارج نطاق المعاهدة، وعلى عدم الامتثال لها، ويتعين على مجلس الأمن أن يبرهن على أن لديه التزاما أكبر في هذا الصدد.

٣ - وفيما يتعلق بالخطوات العملية الـ ١٣ المتخذة من أجل التنفيذ المنهجي والتدريجي للمادة السادسة من المعاهدة المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، أعرب وفدها عن قلقه لعدم تحقيق تقدم في تنفيذ الخطوات الأولى والثالثة والرابعة والخامسة والسابعة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ بعد مرور تسع سنوات على اعتمادها لأن بعض البلدان لم تصدق عليها بعد. كما أن الأرجنتين قلقة لأن مؤتمر نزع السلاح لم يبدأ بعد التفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٤ - وقالت إن الأرجنتين ترحب بالموقف المشترك الذي اتخذته مجلس أوروبا الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2005/MC.I/WP.1، والذي يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تعيد تأكيد الضمانات الأمنية القائمة

١٢ - وتعرب كوبا عن أسفها لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تحرز تقدما ملموسا في الوفاء بالتزاماتها الواضحة فيما يتعلق بالقضاء التام على ترساناتها النووية. فمنذ مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، عانت هذه العملية من عدد من النكسات. فالدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المذكورة في المعاهدة تمتلك معا أكثر من ٢١ ٠٠٠ سلاح نووي. وكان لقرار الولايات المتحدة الانسحاب من معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والشروع في إعداد منظومة جديدة للدفاع الوطني المضاد للقذائف آثار سلبية على نزع السلاح وتحديد الأسلحة وكان نكسة يؤسف لها للجهود المبذولة في مجال نزع السلاح النووي.

١٣ - وأحاطت كوبا علما بالتزام الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢ بتخفيض مخزوناتها من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. وينبغي إضفاء الطابع الرسمي على هذه الالتزامات من خلال صكوك ملزمة قانونيا تضمن أن التدابير المعتمدة لا يمكن الرجوع عنها ويمكن التحقق منها. ويتعين على الولايات المتحدة والاتحاد الروسي أن يستأنفا تنفيذ المعاهدة المتعلقة بمواصلة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت ٢) وإنهاء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة ستارت ٣ المقبلة. ويتعين أيضا أن يعملوا معا لوضع برنامج لمراقبة أسلحتهم النووية غير الاستراتيجية من خلال إضفاء الطابع الرسمي على التدابير ذات الصلة التي اعتمدها الدولتان في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ والتحقق من هذه التدابير.

١٤ - وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تتأكد من أن ترساناتها النووية في غير حالة تأهب بالإضافة إلى تخفيض مخزوناتها على نحو لا رجعة فيه، كما ينبغي أن تبدأ التفاوض على صك دولي ملزم قانونيا تضمن بموجبه ألا تستخدم أو تهدد باستخدام هذه الأسلحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

تحتكر امتلاك الأسلحة النووية، وليس هناك سبب مشروع لزيادة تطوير هذه الأسلحة من جانب النادي المقصور على الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية.

٩ - وأضافت أن الطريقة الوحيدة للتغلب على العيوب الأساسية في المعاهدة تتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية، مما يضمن أمن جميع الشعوب. وتواصل كوبا بوصفها عضوا في المعاهدة التأكيد على أن تطبيق مبدأ عدم الانتشار غير كاف للقضاء على الأسلحة النووية. فمتابعة نهج منهجي يشمل عناصر نزع السلاح والتحقق والمساعدة والتعاون يمكن أن يضمن وحده القضاء التام على هذه الأسلحة.

١٠ - ومضت تقول إنه على الرغم من أن المعاهدة تهدف بوضوح إلى تحقيق نزع السلاح النووي، إلا أن عدم إحراز تقدم في تنفيذ المادة السادسة يثير قلقا عميقا. فالدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولة بصفة رئيسية عن تنفيذها، وتعرب كوبا عن أسفها العميق لعدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ معظم الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. وقد أصبحت بعض هذه الخطوات غير عملية بسبب الإجراء الذي اتخذته من جانب واحد القوة النووية الأولى في العالم.

١١ - وأضافت قائلة إن كوبا دعت منذ مدة طويلة إلى تشكيل لجنة لترع السلاح النووي ضمن مؤتمر نزع السلاح، وإلى البدء فورا في مفاوضات حول برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية في إطار فترة زمنية محددة، بما في ذلك إعداد اتفاقية لنزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، دعت كوبا إلى البدء فورا في مفاوضات ضمن مؤتمر نزع السلاح حول معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها تحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل تصنيع أسلحة نووية وغيرها من أجهزة التفجير النووي. ومن الأساسي ألا تتضمن هذه المعاهدة تدابير خاصة بعدم الانتشار فحسب بل أيضا تدابير لنزع السلاح النووي.

المعتمدة في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. وقد واجهت المعاهدة عدة تحديات منذ عام ١٩٩٥ من حيث عدم الامتثال للأحكام الواردة في الاتفاقية في مجال عدم الانتشار، وعلى مؤتمر استعراض المعاهدة أن يعالج هذه الأمور.

١٩ - غير أن الوضع فيما يتعلق بالفرص الجديدة المتاحة لترع السلاح النووي لم تتغير منذ عام ١٩٩٥ وينبغي مواصلة اغتنام هذه الفرص. أولاً، يتعين على المؤتمر أن يؤكد بقوة التزامه بتنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. ويجب أن تبقى الخطوات العملية الـ ١٣ المؤشر الذي يدل على التقدم المحرز في هذا الصدد. وثانياً، ينبغي أن يقر المؤتمر بأنه لا يمكن تحقيق القضاء على الأسلحة النووية دفعة واحدة وينبغي أن يؤيد مفهوم الخطوة خطوة كما هو وارد أصلاً في الخطوات العملية الـ ١٣. فينبغي أن يكون هناك اتفاق مشترك حول مفهوم اتباع نهج تدريجي يؤدي في النهاية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية. وثالثاً، ينبغي للمؤتمر أن يعترف بالتقدم المحرز أصلاً نحو تحقيق نزع السلاح منذ نهاية الحرب الباردة ولكن ينبغي أن يؤكد أيضاً على ضرورة تأمين اندفاع جديد في الجهود المبذولة من أجل تحقيق القضاء التام عليها.

٢٠ - وإن إحدى أهم الخطوات تتمثل في العودة إلى عملية مؤتمر نزع السلاح، الذي يعتبر الهيئة الدائمة الوحيدة للمفاوضات حول نزع السلاح والذي ينبغي الاستعانة به مرة أخرى. وسوف تمثل العودة إلى اللجوء إلى المؤتمر دليلاً واضحاً على الاستعداد لمواصلة عملية نزع السلاح النووي عالمياً بشكل حاسم، وإلا فإن جدية أي قرارات يتخذها مؤتمر استعراض المعاهدة ستكون موضع شك.

١٥ - وإن أفضل طريقة للتأكد من أن أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، لن تقع في يد الإرهابيين هي القضاء عليها بشكل كامل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي معالجة هذا الموضوع في إطار الصكوك الدولية القائمة حول نزع السلاح وعدم الانتشار، والمعاهدات والمؤسسات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٦ - وإن فرض آليات انتقائية غير شفافة خارج إطار الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية لا يشكل الرد السليم على الإرهاب الدولي أو على العلاقة بين الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل. وعليه، فإن ما يسمى بالمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار تقوض الوحدة الدولية التي ينبغي أن تكون سائدة فيما يتعلق بعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب، وهي في الواقع تهدف إلى أن تحل محل الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية القائمة والوكالات الحكومية الدولية. والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار من حيث مفهومها وتطبيقها هي في الواقع انتهاك للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

١٧ - وقالت إن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥ يقدم إطاراً ممتازاً يمكن من خلاله إعادة تأكيد الالتزام الذي لا لبس فيه والذي قطعه الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها والاستفادة منه للقضاء على جميع أسلحتها النووية بطريقة شفافة، لا يمكن الرجوع عنها ويمكن التحقق منها. كما يتيح المؤتمر فرصة لجميع الدول الأطراف في المعاهدة لاتخاذ تدابير جديدة من أجل تحقيق هذه الغاية.

١٨ - السيد هايتزبيرغ (ألمانيا): قال إن سياسة ألمانيا العامة لا تزال تركز على التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وهناك اتفاق عام حول الهدف النهائي لعملية نزع السلاح النووي، ويتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية. وكان هذا الهدف صريحاً في المبادئ والأهداف

- ٢١ - وقال إن ألمانيا بصفة خاصة ما زالت ملتزمة ببدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودعت جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك، لا سيما الدول التي يعتبر تصديقها ضروريا لبدء النفاذ. كما أن ألمانيا تنتظر من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم وقفها الاختياري للتجارب النووية وتنتظر من الصين أيضا أن تعلن بسرعة عن وقفها الاختياري لتجاربها النووية. فمما لا شك فيه أن التجارب النووية أصبحت قصة قديمة.
- ٢٢ - وأضاف أن الخطوة الهامة القادمة نحو القضاء التام على الترسنات النووية تتمثل في البدء السريع في المفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بدون شروط مسبقة. وإن ألمانيا أيدت من البداية هدف التوصل إلى مثل هذه المعاهدة على ألا تتميز بين الدول وتنطبق عالميا ويمكن التحقق منها. وينبغي الاستمرار في تخفيض عدد الأسلحة النووية دون الإستراتيجية أو التكتيكية باتباع نهج الخطوة خطوة. وإن التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهد بها كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة من جانب واحد في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ ينبغي أن يكون في هذا الصدد الخطوة الأولى التي ينبغي أن تليها تدابير قائمة على الشفافية تؤدي إلى إضفاء الطابع الرسمي على هذه الالتزامات المتعهد بها من جانب واحد والتحقق منها.
- ٢٣ - ومما لا يمت بصله إلى الموضوع مناقشة تحديد الفترة التي يمكن خلالها التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وبدلا من ذلك، ينبغي لمؤتمر استعراض المعاهدة أن يكرس كل جهوده لإحراز تقدم متواصل ومطرد لتحقيق هذه الغاية وينبغي ألا يكون هناك مجال للشك في أن العالم يمضي قدما في هذا الاتجاه لا محالة.
- ٢٤ - السيد بن ريان (المغرب) قال، بعد أن أيد البيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا بالنيابة عن مجموعة بلدان عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة، إن الدول الأطراف في المعاهدة ينبغي أن تسلّم بأن الأزمة التي تؤثر على عملية عدم الانتشار ترجع إلى حد كبير إلى شلل الآليات الرئيسية لترع السلاح. فإذا احترمت جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما القوى النووية، التزاماتها بموجب المعاهدة فإن ذلك من شأنه أن يعطي لعملية عدم الانتشار مصداقية أكبر.
- ٢٥ - وأضاف أن المغرب، شأنه في ذلك شأن جميع الدول الأطراف في المعاهدة يعلق أهمية كبيرة على التقدم القيم والمائل الذي أحرز في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ ومؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. وعليه، يتعين على اللجنة أن تسعى إلى أن تعيد تأكيد دعم جميع الدول الأطراف الكامل إلى الالتزامات التي تعهدت بها في هذه المؤتمرات وأن تحدد السبل الكفيلة بتحقيق نزع السلاح الكامل الشامل. وفي هذا السياق، يود المغرب أن يكرر رغبته في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة وبدء المفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.
- ٢٦ - ويتعين على المجتمع الدولي، من خلال التنفيذ الشفاف والنهائي لجميع الصكوك الدولية ذات الصلة، أن يحدد من الدور الذي تلعبه الأسلحة النووية في تعريف السياسات الأمنية والتأكد من أن الطاقة النووية لا تستخدم إلا للأغراض السلمية. وإن وفده يود أيضا أن يدعم إنشاء هيئة فرعية داخل اللجنة تعنى بتزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية.
- ٢٧ - السيد بولسن (النرويج): قال إن وفده يود التشديد على أهمية المبادئ والأهداف المعتمدة في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥، ويعيد تأكيد صلة الخطوات

جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضع المواد الانشطارية التي لم تعد بحاجة إليها لأغراض عسكرية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣١ - ومضى قائلا إن الشفافية أمر أساسي لتحقيق نزع السلاح الفعال، كما أن تقديم تقرير عن ذلك ملزم. وعليه، فإن النرويج ترحب بالتقارير المنتظمة التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية وتتطلع إلى مواصلة تقديم هذه التقارير خلال دورة الاستعراض القادمة. ومن شأن الضمانات الأمنية السلبية الملزمة قانونا أن تحد من الدور الذي تلعبه الأسلحة النووية في سياسات الأمن الوطني، وعليه، فإن وفده يأمل أن مؤتمر استعراض المعاهدة سيعيد تأكيد أحكام قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) ويحرز مزيد من التقدم نحو تحقيق الضمانات الملزمة قانونا.

٣٢ - وأخيرا أشار إلى أن النرويج قدمت ورقة العمل NPT/CONF.2005/WP.23: "معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: أداة حيوية ودعامة أساسية للأمن الدولي" وتعالج هذه الورقة مسائل ذات صلة كبيرة بعمل اللجنة. وعليه، فإنه يأمل أن تقرير اللجنة سيضعها في الاعتبار.

٣٣ - السيد ريمما (فنلندا): قال إن نتيجة مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، بما في ذلك الموقف المشترك المتفق عليه حول الأسلحة غير الاستراتيجية، أمر مشجع. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت ورقات عمل الوفود وبياناتها ومناقشتها أثناء مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ أن هناك ضرورة لإجراء مداولات جدية وجهرية. وتدعم فنلندا المواقف التي اتضحت في مختلف هذه المساهمات وتود أن تؤيد بصفة خاصة البيان الذي أدلت به لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

٣٤ - وأضاف قائلا إن البيانين الرئيسيين اللذين أدلى بهما الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ يشكلان أساس التخفيضات الأحادية الجانب في المخزونات

الملموسة والمنهجية المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من أنه تم إحراز تقدم هائل منذ نهاية الحرب الباردة، ما زالت هناك أسلحة نووية في العالم أكثر من اللازم، ويمكن لهذا الأسلحة غير المحمية. مما فيه الكفاية أن تقع في أيدي غير آمنة. وعليه، فإن تخفيضها على نحو لا رجعة فيه يهم جميع الأطراف.

٢٨ - وأضاف قائلا إن النرويج ترحب بمعاهدة خفض القدرة الهجومية الإستراتيجية ("معاهدة موسكو") لأنها تشكل مساهمة هامة في تحقيق الاستقرار ونزع السلاح. ولكن النرويج حثت أيضا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على إجراء تخفيضات أكبر على أن تكون هذه التخفيضات قائمة على أساس الشفافية وعدم إمكانية الرجوع عنها وإمكانية التحقق منها. وقد ناشد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ إجراء مزيد من التخفيضات في عدد الأسلحة النووية غير الاستراتيجية والتبثيت التدريجي للمبادرتين الرئيسيتين ذاتي الصلة لعامي ١٩٩١ و١٩٩٢.

٢٩ - فترع السلاح النووي أكثر من مجرد خفض عدد الأسلحة النووية. فهو يتطلب أيضا وضع حد لتطوير أنواع جديدة من الأسلحة. وعليه، فإن وفده يود أن يرى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تدخل حيز التنفيذ بسرعة وحث جميع البلدان على التصديق عليها في أقرب وقت ممكن. وإلى أن تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ على جميع الدول أن تلتزم بوقفها الاختياري لتجارها، كما ينبغي تمويل اللجنة التحضيرية المعنية بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمويلا كافيا.

٣٠ - وإن من شأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن يكون لها تأثير إيجابي على جهود عدم الانتشار ونزع السلاح. غير أن معاهدة مقبلة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يجب أن تعالج أيضا مسألة المخزونات القائمة، وتحث النرويج

من أنها هدف لا غنى عنه. وما زال على الخطوة القادمة - بدء المفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية - أن تصبح حقيقة واقعة. كما أنه من غير المرجح أن يشكل مؤتمر نزع السلاح هيئة فرعية لمعالجة هذا الموضوع أو موضوع الأسلحة النووية.

٣٨ - مما لا شك فيه أن جدول الأعمال المعروض على الدول الأطراف يركز على عدم الانتشار لا على نزع السلاح النووي. وما زالت المشاكل المتعلقة بالارجعة عن المعاهدة والمساءلة والتحقق قائمة. ومما لا شك فيه أيضا أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ملزمة بتفكيك ترساناتها النووية في تاريخ مبكر. ولا يخضع هذا الالتزام لأي تفسير يخدم مصلحة الدولة المعنية أو يتسم بالسفسطة. وقد قوض عدم الامتثال الكامل بالالتزامات الواردة في المعاهدة مصداقية نظام عدم الانتشار، وينبغي بذل الجهود من أجل وضع نظام منصف يلبى الاحتياجات المشروعة لتلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي وفت بالتزاماتها.

٣٩ - وأضاف أنه ما من خطوة من الخطوات العملية الـ ١٣ قد نفذت بل إنه تم إهمال بعضها بشكل كامل. فيجب تنفيذها لأن ذلك من شأنه أن يكبح الرغبة في اكتساب الأسلحة النووية، ويعالج مشاغل جميع الدول لكي توافق على اتفاقية دولية ملزمة قانونا ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وتشجع على احترام القانون الدولي، وتنشئ آلية لتنفيذ الالتزامات بترع السلاح النووي ضمن المهلة الزمنية المتفق عليها، ومن ثم استعادة مصداقية المعاهدة وقدرتها على البقاء.

٤٠ - وأضاف أن جميع المسائل النووية وذات الصلة ينبغي أن تعالج في نفس الوقت. فهي مشاكل عالمية تتطلب حولا متعددة الجوانب، تتحقق في إطار متعدد الأطراف. وإن الدول الثلاث التي لم توقع على المعاهدة قوضت، بدرجات

من الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن البيانات اللاحقة عززت التوقعات المتمثلة في أنه سيتم الوفاء بهذه البيانات إلا أن هذا لم يتحقق بعد. ومن المؤسف أن تفكيك الأسلحة التكتيكية لم يحدث تمشيا مع الأهداف المشتركة المنصوص عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. فلدى كلا الطرفين التزامات محددة، ومسؤوليات خاصة لجعل العملية أكثر انفتاحا بوصفها تدييرا لبناء الثقة.

٣٥ - وقد برهن الوضع العالمي الراهن على ضرورة وجود تعاون دولي أكبر وأكد أهمية مكافحة التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة غير الإستراتيجية. ويؤمل أن الاستعراض الحالي سيؤدي إلى تدابير وجهود أكبر، لا في ميدان تحديد الأسلحة النووية ونزعها فحسب، بل أيضا في مجال مكافحة الإرهاب والأمن النووي. ويجب دراسة مسألة الأسلحة النووية غير الإستراتيجية من جميع جوانبها.

٣٦ - السيد الصمدي (إندونيسيا): قال إن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ أدى إلى تقديم تعهد لا لبس فيه للتوصل إلى القضاء التام على الأسلحة النووية التي ستؤدي بدورها إلى نزع السلاح النووي. وقدمت الخطوات العملية الـ ١٣ خارطة الطريق التي ستسمح بتحقيق هذا الهدف. وإن هذين القرارين، بالإضافة إلى المادة السادسة من المعاهدة، شكلت الأساس لكي يتخلص العالم من التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية. ومما دعا إلى التشاؤم عدم ملاحظة أي تغيير في موقف الدول الحائزة للأسلحة النووية حول هذا الموضوع الخطير.

٣٧ - وأضاف أنه يتم النظر إلى الالتزامات القانونية والسياسية على أنها وضع ملائم سياسيا بدلا من كونها التزاما. ومن غير المرجح أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ في المستقبل المنظور على الرغم

الأحيان اتباع نهج مختلفة. وفي هذا السياق، دعم وفده الخطوات العملية الهادفة إلى تحقيق نزع السلاح النووي المنهجي والتدريجي. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يشجع بيئة مواتية لهذه العملية، ويفضل أن يكون ذلك من خلال مجموعة من المبادرات الأحادية الثنائية والمتعددة الأطراف.

٤٥ - ولئن كان وفده يرحب بالتقدم الذي أحرزته حتى الآن الدول الحائزة للأسلحة النووية في تخفيض مخزوناتها النووية، ويرحب أيضا بالتزامها بإجراء مزيد من التخفيض، إلا أنه يتوقع أن تفي هذه الدول بوعدها. فهناك تباين متزايد في تصور الدول النووية والدول غير النووية فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بترع السلاح. ومن شأن تضيق شقة الخلاف أن يعزز السلطة المعنوية والشرعية السياسية للدول الحائزة للأسلحة النووية.

٤٦ - وفي هذا الصدد، يود وفده أن يؤكد على ضرورة تنفيذ المبادئ والأهداف المعتمدة في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ تنفيذاً أميناً بالإضافة إلى الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. ومن الأمور الأساسية أن تدخل حيز التنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تاريخ مبكر وأن توقع وتصدق على المعاهدة بدو تأخير الدول التي لم تفعل ذلك بعد، ولا سيما تلك الدول التي يعتبر تصديقها ضروريا لبدء نفاذ المعاهدة. وينبغي أيضا الإبقاء على الوقف الاختياري للتجارب النووية.

٤٧ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تبدأ المفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن، وينبغي أيضا إبرامها بسرعة. وعليه، فإن وفده يدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لم تنضم إلى المعاهدة أن تعلن وتلتزم بالوقف الاختياري لإنتاج المواد

مختلفة، النظام الذي تقوم عليه المعاهدة، مما يبرز ضرورة قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بقبول التزاماتها فيما يتعلق بعدم الانتشار. كما ينبغي تطوير مفهوم تقديم التقارير إلى مؤتمر استعراض المعاهدة بوصف تلك العملية عنصراً أساسياً في المعاهدة.

٤١ - وقال إن الدول الأطراف في المعاهدة ستتمكن من التوصل إلى النتائج الملائمة للسياسات والخطط المقبلة المتعلقة بالأسلحة النووية. ومن الأمور الملحة بصفة خاصة الربط بين عدم الانتشار ونزع السلاح والتعليم في المناخ الأمني الدولي الحالي الذي يثير القلق، مما يتطلب ردا منتظما من جانب الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

٤٢ - السيد باريك إن - لوك (جمهورية كوريا): قال إن التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بترع السلاح كما هو منصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة أساسية بالنسبة لتنفيذ المعاهدة بشكل كامل. ومن الالتزامات الرئيسية في المعاهدة تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بشكل لا لبس فيه بالقضاء على ترساناتها النووية.

٤٣ - إن نزع السلاح وعدم الانتشار عنصران في تنفيذ المعاهدة يعززان بعضهما البعض. وعليه، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تعلق على نزع السلاح نفس الأهمية التي تعلقها على الركبتين الآخرين للمعاهدة: عدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وبينما تنفذ الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماتها فيما يتعلق بعدم الانتشار عليها أيضا أن تتخذ في نفس الوقت الخطوات اللازمة لترع السلاح. وإذا فعلت ذلك فإنها بذلك تعزز سلطتها المعنوية لردع مناصري الانتشار المحتملين.

٤٤ - وإن كلا من ظروف الأمن الوطني والإقليمي والعالمي عوامل هامة في تحديد طبيعة وخصائص نزع السلاح النووي، بما أن الظروف المختلفة تستدعي في كثير من

الكامل في التوصل إلى توافق للآراء بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، كما تواصل تأييد تدابير نزع السلاح الواردة في كل من الوثيقة وفي قرارات مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥.

٥٢ - وأضاف أن المملكة المتحدة أحرزت خلال السنوات ١٢ الماضية تقدماً فيما يتعلق بالتزاماتها العالمية في مجال نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وهي الدولة الوحيدة من بين الدول الحائزة للأسلحة النووية التي خفضت ترسانتها النووية إلى نظام واحد للأسلحة النووية، وخفضت بشكل فعال القدرة التفجيرية لأسلحتها النووية بنسبة ٧٠ في المائة منذ نهاية الحرب الباردة.

٥٣ - وسارت المملكة المتحدة منذ عام ٢٠٠٠ في برنامج يهدف إلى تطوير الخبرة اللازمة للتحقق من تخفيض الأسلحة النووية والقضاء عليها دولياً. ويتمثل الهدف العام لبرنامج أبحاثها في دراسة وتجريب التكنولوجيات المحتملة استخدامها في المستقبل في نظام للتحقق من نزع السلاح النووي. وهذا العمل جزء من التزام المملكة المتحدة بالوفاء بمتطلبات أحكام نزع السلاح الواردة في المعاهدة في سياق الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠.

٥٤ - وتم نشر آخر نتائج برنامج الأبحاث في ورقة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة NPT/CONF.2005/WP.1. وسوف تواصل المملكة المتحدة أبحاثها وتستكشف إمكانية التبادل مع بلدان أخرى.

٥٥ - وأضاف أن المملكة المتحدة ملتزمة بأقصى درجات الشفافية بالنسبة للمخزونات من المواد النووية والانشطارية، وفقاً لمتطلبات أمنها الوطني. وقد توقفت عن إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير. وترحب بأن عدة دول أخرى حائزة للأسلحة النووية اتخذت نفس الخطوة، وتدعو غيرها من الدول، بما في

الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. وينبغي أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح أعماله في أقرب وقت ممكن، وينبغي أن تظهر الدول الحائزة للأسلحة النووية مساءلة وشفافية أكبر في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بنزع السلاح.

٤٨ - ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم تقارير إلى المجتمع الدولي بصورة منتظمة عن التقدم الذي تحرزه في نزع سلاحها، وعلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم أيضاً تقارير عن مخزوناتهما النووية. غير أنه بسبب التفاوت في الآراء حول طرق تقديم التقارير ينبغي أن تتوفر درجة من المرونة. وإن الجهود المبذولة في مجال عدم الانتشار التي ينبغي تعزيزها ستكون أكثر فعالية إذا عالجت الأسباب الجوهرية للانتشار.

٤٩ - وإن أفضل طريقة لمنع الانتشار تتمثل في القضاء على الحافز لاكتساب الأسلحة النووية، والتأكد في نفس الوقت من أن الترسانات النووية تتسم في نهاية المطاف بالسلبية تجاه المصالح الأمنية للمسؤولين عن الانتشار. وإن وفده يؤيد مفهوم الضمانات الأمنية السلبية ويعتقد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تقدم ضمانات قوية وموثوقة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تحترم التزاماتها فيما يتعلق بالضمانات. ويمكن أيضاً الاستفادة من توفير ضمانات أمنية وغير ذلك من الحوافز للدول الأطراف التي تقبل طوعياً التزامات إضافية في مجال عدم الانتشار.

٥٠ - وأخيراً، قال إنه يود أن يوجه النظر إلى ورقة عمل حكومته المعنونة: "وجهات نظر عن القضايا الفنية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥" والواردة في الوثيقة NPT/CONF.2005/WP.42.

٥١ - السيد فريمان (المملكة المتحدة): قال إن المملكة المتحدة كانت دائماً ولا تزال ملتزمة بالهدف النهائي المتمثل في نزع سلاح نووي يمكن التحقق منه. وقد لعبت دورها

المعاهدة، وهي تواصل التشجيع على إجراء تخفيضات متبادلة ومتوازنة ويمكن التحقق منها في عدد الأسلحة النووية في كل أنحاء العالم. وسوف تدرج المملكة المتحدة أسلحتها النووية في أي مفاوضات متعددة الأطراف دون تعريض مصالحها الأمنية للخطر عندما تصبح راضية عن أنه تم إحراز تقدم كاف (وذلك مثلا من خلال قيام الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بتخفيض قواتها النووية تخفيضا كبيرا). وفي هذا السياق، ترحب بشدة ببدء نفاذ معاهدة خفض القدرة الهجومية الإستراتيجية في عام ٢٠٠٣ بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة.

٥٩ - السيد دولغوف (الاتحاد الروسي): قال، في معرض تأكيده على التزام الاتحاد الروسي الراسخ بترع السلاح وفقا للمادة السادسة من المعاهدة، إن القضاء التام على الأسلحة النووية يجب أن يتم خطوة خطوة من خلال اتباع نهج تشارك فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبطريقة تحفظ الاستقرار الإستراتيجي. وتتمثل الخطوات الرئيسية المتخذة لتحقيق هذا الهدف في المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والأقصر مدى، التي بدأ نفاذها في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ ومعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الأولى) التي بدأ نفاذها في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بعد إزالة جميع الأسلحة النووية من أراضي الاتحاد السوفياتي ونقلها إلى الاتحاد الروسي، وانضمام أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. والواقع أن الاتحاد الروسي وفي، وأحيانا غالي في الوفاء بالتزاماته بموجب المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والأقصر مدى ومعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت

ذلك الدول غير الأطراف في المعاهدة، أن تقتدي بها. فكانت المملكة المتحدة أول دولة تعلن طوعيا عن حجم مخزونها. وقد وضعت ما لديها من مواد انشطارية لا تحتاج إليها لأغراض الدفاع تحت الضمانات الدولية وتظل ملتزمة بالشفافية فيما يتعلق بالمواد الانشطارية.

٥٦ - ومضى يقول إن المملكة المتحدة تواصل دعم المفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وتعمل بنشاط في مؤتمر نزع السلاح من أجل وضع برنامج ينال موافقة جميع الأطراف. وقد وقعت وصدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتظل ملتزمة التزاما قويا بها. ولم تجر منذ عام ١٩٩١ تجربة على التفجيرات النووية وبرهنت على التزامها من خلال دعمها لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأنشطتها. وترحب المملكة المتحدة بازدياد عدد الدول الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتحث جميع الدول الأخرى على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن.

٥٧ - وأضاف أنه يود أن يعيد تأكيد الضمانات الأمنية الإيجابية والسلبية التي تقدمها المملكة المتحدة. فالمملكة المتحدة تدعم أيضا بشكل كامل مبدأ المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتلعب دورا نشطا وبناء في إنشائها. وتواصل العمل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتوصل إلى بروتوكول متفق عليه حول معاهدة بانغكوك وتأمل أن الرابطة ستواصل المشاورات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتدعم أيضا اقتراح إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا وتعتقد أن الطريق إلى الأمام يتمثل في إحراز تقدم في المعاهدات والبروتوكولات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

٥٨ - وهكذا أحرزت المملكة المتحدة تقدما ملحوظا نحو تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة السادسة من

٦٢ - ومضي يقول إن حكومة الاتحاد الروسي تشجع الجهود المبذولة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم كخطوة نحو التصدي للتحديات والتهديدات الجديدة، وتعزيز تدابير عدم انتشار الأسلحة النووية، ودعم الاستقرار والأمن الدوليين لمواصلة العمل من أجل نزع السلاح العالمي والإقليمي. ويعلق الاتحاد أهمية كبيرة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويأمل بدء نفاذها بسرعة على الرغم من بطء عملية التصديق عليها. وفي إطار التقدم المحرز نحو نزع السلاح النووي، عدّل الاتحاد الروسي هيكل قطاع الأسلحة فيه. وقد خفّض بمقدار الضعف قدرته العسكرية نظرا إلى أنها تتجاوز احتياجاته الدفاعية. وتم التوقف منذ فترة عن إنتاج اليورانيوم المستعمل في الأسلحة، وتم إغلاق المفاعلات المهدأة بالغرافيت التي تنتج البلوتونيوم القابل للاستخدام في الأسلحة النووية، وذلك بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، وتم الالتزام بجعل البلوتونيوم المعني غير قابل للاستخدام في الأسلحة النووية. وأخيرا، لا يزال الاتحاد الروسي يعترض على وضع أي نوع من الأسلحة في الفضاء، بما أن ذلك من شأنه أن يهدد بشكل خطير الاستقرار والأمن الدوليين وجهود تحديد الأسلحة. فيجب التصدي لخطر سباق التسلح في الفضاء وعلى الأرض، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيضاها. ولتحقيق هذه الغاية، انضم الاتحاد الروسي إلى الصين وإلى دول أخرى ليقترح اتفاقا دوليا يمنع وضع أسلحة في الفضاء. وهو يدعو كل الدول التي لديها برامج فضائية أن تنضم إلى هذه الجهود.

٦٣ - السيد تريزا (إيطاليا): قال إن إيطاليا تؤيد الأهداف المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة وتشجع إجراء مفاوضات بحسن نية عن اتخاذ تدابير فعالة لتحقيق وقف مبكر لسباق التسلح النووي، وتشجع كذلك التوصل إلى معاهدة عن نزع السلاح الكامل الشامل. وتتطلع إيطاليا مع

الأولى). ومنذ انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة الأول، تخلص الاتحاد الروسي من ٣٥٠ منصة إطلاق وخفض رؤوسه الحربية إلى ١٧٤٠ رأسا حريبيا.

٦٠ - وأضاف أن معاهدة خفض القدرة الهجومية الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي التي بدأ نفاذها في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ ورحبت بها الجمعية العامة هي قرارها ٦٨/٥٧ و٩٤/٥٩ هي بمثابة تقدم كبير نحو نزع السلاح النووي. وأكد رئيس الاتحاد الروسي فلاديمير بوتين مرارا وتكرارا استعداد الاتحاد الروسي لمواصلة زيادة تخفيض ترسانتها النووية.

٦١ - وقال إن الاتحاد الروسي خفض عدد أسلحته النووية التكتيكية إلى أقل من ربع المجموع الذي ورثه من الاتحاد السوفياتي وسوف يواصل تخفيض مخزونات. وقد تم جمع الأسلحة المتبقية من جميع الجمهوريات السوفياتية السابقة في مستودع مركزي في الاتحاد الروسي للتأكد من سلامتها المادية والتقنية. وتم وضع وتنفيذ خطط شاملة لمنع أي أعمال إرهابية ضد المواقع النووية. ومثال على ذلك، نظمت القوات المسلحة والوكالة الاتحادية للطاقة النووية تدريبات واسعة النطاق في مورمانسك في آب/أغسطس ٢٠٠٤ بحضور ٤٨ مراقبا من ١٧ دولة عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد أعطت التدريبات صورة صحيحة للمجتمع الدولي عن ترتيبات التخزين والنقل الآمن للأسلحة النووية في الاتحاد الروسي وعن حالة التأهب العالمي لفريق رد الفعل السريع في حالة وقوع حوادث غير متوقعة. وإن الإجراء الشفاف للتدريب الحساس برهن على فعالية عمل الاتحاد الروسي لحفظ الأسلحة النووية في مكان آمن. وبالإضافة إلى ذلك، يفي الاتحاد بصورة منهجية بالتزاماته بموجب المعاهدة فيما يتعلق بتخفيض وتدمير الأسلحة التقليدية والكيميائية بغض النظر عن التكاليف الباهظة المتكبدة.

جديدة لمعالجة مشكلة نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وتعزز هذه المبادرة الثقة بين الدول وتسهل وقف تصنيع الأسلحة النووية، وفقا للمعاهدة. كما تعجل عملية تخفيض الأسلحة النووية وتسهل الانضمام إلى المعاهدة ومن ثم تعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

٦٨ - وختاما، قال إن إيطاليا تدعم دعما كاملا دعوة رئاسة الاتحاد الأوروبي لكي "يُدرِك" (العالم)، من وجهة نظر نزع السلاح النووي، أهمية البرامج الرامية إلى تدمير الأسلحة النووية والتخلص منها وإزالة المواد الانشطارية على النحو الذي حددته الشراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية" ويود إدراج هذه الصيغة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي.

٦٩ - السيدة هوبز (نيوزيلاندا): قالت متحدثة بالنيابة عن ائتلاف برنامج العمل الجديد إن هدف الائتلاف من مؤتمر استعراض المعاهدة يتمثل في إحراز تقدم حقيقي نحو نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، وجهت نظر اللجنة إلى ثلاث وثائق تستعرض العناصر الأساسية لموقف الائتلاف: نص البيان الذي أدلى به ممثل نيوزيلاندا في الجلسة العامة لمؤتمر استعراض المعاهدة بالنيابة عن الائتلاف؛ وورقة العمل التي قدمتها نيوزيلاندا بالنيابة عن الائتلاف والواردة في الوثيقة NPT/CONF.2005/WP.27 والمعونة "ورقة عمل بشأن نزع السلاح النووي مقدمة إلى اللجنة الرئيسية الأولى"؛ وورقة عمل ائتلاف برنامج العمل الجديد بشأن الضمانات الأمنية، المقدمة أصلا للجنة التحضيرية الثانية بوصفها الوثيقة NPT/CONF.2005/PC,II/WP.11. وسوف يعتمد الائتلاف على هاتين الورقتين ويقدم إسهامات حول مواضيع محددة خلال مؤتمر استعراض المعاهدة.

٧٠ - السيد سترولي (سويسرا): قال إن سويسرا تدعم جميع المبادرات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي ترمي إلى تحقيق نتائج ملموسة يمكن

شركائها في الاتحاد الأوروبي إلى بذل مزيد من الجهود المنتظمة من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.

٦٤ - وأضاف أن إيطاليا وضعت اللمسات الأخيرة على تقريرها عن المادة السادسة من المعاهدة وعن الفقرة ٤ (ج) من القرار المتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥ عن المبادئ والأهداف المتعلقة بمنع الانتشار ونزع السلاح النووي. وعلى الرغم من أن الطريق لا يزال طويلا لتحقيق نزع السلاح إلا أنه ينبغي عدم الانتقاص من شأن التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن.

٦٥ - وقال إنه يود الإشارة إلى أن وفد لكسمبرغ قدم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ورقة معنونة: "النهج المشترك للاتحاد الأوروبي: البرنامج التعاوني للحد من الخطر - مبادرة شراكة عالمية" ترد في الوثيقة NPT/CONF.2005/WP.37.

٦٧ - ومضى يقول إن التخفيضات الملحوظة في المخزونات من الأسلحة النووية خلال العقود الماضية، من خلال معاهدات متعددة الأطراف وثنائية وأحادية الجانب، أظهرت للمجتمع الدولي أن مفاوضات نزع السلاح لا قيمة لها ما لم يتم تدمير أو التخلص من الأسلحة المعنية بشكل ملائم. فخلال العقد الماضي عملت بلدان كثيرة معا في إطار مبادرة البرنامج التعاوني للحد من الخطر من أجل حصر وتفكيك الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ووسائل نقلها وهياكلها الأساسية. وقد أدت هذه الجهود إلى الشراكة العالمية التي وافق عليها زعماء مجموعة بلدان الثمانية في حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٦٧ - وأضاف أنه في زمن أصبح فيه انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديدا خطيرا على السلام والأمن الدوليين، ونظرا للخطر الذي يشكله الإرهابيون من حيث امتلاكهم للمواد الانشطارية أو الأسلحة النووية، ينبغي أن ينظر إلى مبادرة البرنامج التعاوني للحد من الخطر على أنها طريقة

على ضرورة احترام مبدأي عدم الانتشار ونزع السلاح والأهداف المتفق عليها في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥. غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن كل القرارات المتخذة في المؤتمر في العقد السابق لم تُنفذ بعد. وعليه، فإنه يناشد الدول المعنية أن تتحمل مسؤولياتها ذات الصلة.

٧٤ - وفي هذا الصدد، قال إن وفده يود أن يشير إلى بعض النقاط. أولاً، لكن يتم العمل بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على الدول التي يعتبر تصديقها ضروريا لبدء نفاذها أن تفعل ذلك بأسرع وقت ممكن. وعليها في نفس الوقت أن تبقي على وقفها الاختياري للتجارب النووية. وثانياً، ينبغي تشكيل لجنة خاصة ضمن مؤتمر نزع السلاح ترمي إلى تسهيل بدء المفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويتفق وفده مع فكرة أن الدول التي تنتج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية ينبغي أن توقف بشكل اختياري إنتاج هذه المواد وتضع مخزونها منها تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٧٥ - وثالثاً، الضمانات الأمنية السلبية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية غير كافية لأنها تُقدم عادة مع تحفظات. فلدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بغض النظر عما إذا كانت تنتمي إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية أم لا، حق مشروع في ضمانات أمنية من عدم استخدام الأسلحة النووية ضدها أو التهديد باستخدامها. وعليه، فإن وفده يطلب إجراء مفاوضات حول صك دولي متعدد الأطراف وملزم في إطار مؤتمر نزع السلاح، وفقاً للتوصيات الواردة في المبادئ والأهداف المتفق عليها في عام ١٩٩٥. كما يرحب وفده بالجهود التي بذلتها المكسيك في هذا الصدد.

٧٦ - وأضاف أن الخطوات العملية الـ ١٣ التي تم اعتمادها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ تشكل مجموعة من

التحقق منها. وتعلق أهمية خاصة على تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة فضلاً عن احترام الالتزامات التي أدت إلى التوقيع على المعاهدة من جانب الدول التي تخلت عن طموحها النووي مقابل التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بمتابعة المفاوضات بحسن نية نحو تحقيق نزع السلاح النووي.

٧١ - وأضاف أن أغلبية كبيرة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وفت بالتزامها بعدم حيازة أسلحة نووية، ويجب أن تواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية العمل من أجل الوفاء بصورة تدريجية بالتزاماتها. وقد حدث منذ مؤتمر استعراض المعاهدة الأخير تطورات إيجابية. فمعاهدة موسكو مثلاً سوف تؤدي إلى تخفيض كبير في الأسلحة النووية الإستراتيجية وعليه يجب الترحيب بذلك على أنه خطوة في الاتجاه الصحيح.

٧٢ - ومع ذلك، فإن أي تدابير ثنائية أو أحادية لرفع السلاح، إذا أريدت أن تتسم بالمصادقية يجب أن تعتمد مبدأ الشفافية، واللا رجعة والتحقق. وبينما يخضع تنفيذ تدابير عدم الانتشار لنظام التحقق المتعدد الأطراف التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا تخضع تدابير نزع السلاح النووي لأي نظام تحقق متعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، قال إنه يرحب بالدراسات التي أجرتها المملكة المتحدة في مجال التحقق. وفي ميدان الأسلحة النووية غير الإستراتيجية يظل التقدم المحرز يتسم بالتفاوت. فهناك تباين بين الوعود المقطوعة على أساس أحادي وبين تنفيذها بشكل فعالاً.

٧٣ - ومضى يقول إن وفده يؤيد كل التزامات المقدمة في الوثيقة الختامية المعتمدة في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ ومؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. والوثيقتان معاً تشكلان مجموعة من القوانين والممارسات المعتمدة التي تشكل أساس مصادقية وقيمة المعاهدة بوصفها حجر الزاوية للأمن الدولي. ويود وفده التأكيد بصفة خاصة

موسكو بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. والتخفيضات التي يعتزم إجراؤها بموجب هذا الاتفاق كبيرة وأكيدة. ولكن يتعين على الدولتين أن تواصل جهودهما لتخفيض أسلحتهما النووية الإستراتيجية وغير الإستراتيجية المنصوبة والاحتياطية.

٨٠ - وتود أستراليا أيضا الإشارة إلى قيام المملكة المتحدة وفرنسا بترع سلاحهما النووي. وعلى الرغم من أن الترسانات النووية الأمريكية والروسية كبيرة جدا لم يمنع ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية ذات الترسانات الأصغر من الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة. ولا يكمن مغزى المعاهدة في التخفيضات الكمية فحسب بل أيضا في إنشاء علاقة تعاونية أكبر في مجال تحديد الأسلحة بين القوتين النوويتين الرئيسيتين.

٨١ - وأضاف أن أستراليا ترحب أيضا بالخطوات المتخذة لجعل شبكات الأسلحة النووية جاهزة للتشغيل بمقدار أقل مما كانت عليه في الماضي، بما في ذلك عدم توجيهها إلى أهدافها والحد من تأهب بعض شبكات الأسلحة النووية. وتنتظر من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تواصل إجراء مزيد من التخفيض في الحالة التشغيلية لشبكات الأسلحة النووية بطريقة تعزز الاستقرار والأمن الدوليين.

٨٢ - وما دامت الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل امتلاك أسلحة نووية، فإنها بذلك تتحمل مسؤولية الحرص على أن سياساتها في مجال الأسلحة النووية لا تحط من شأن المعايير العالمية لمنع الانتشار، وإلا فإن الأساس الذي تقوم عليه المعاهدة سيتزعزع. وعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية بصفة خاصة أن تحد من دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية الوطنية.

٨٣ - وتمثل النتيجة الرئيسية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ في أن مبدأ اللارجعة ينبغي أن ينطبق على نزع

القوانين والممارسات القائمة. ومن المؤسف أنه لم يتم إحراز إلا تقدم محدود نحو تنفيذها. وقال إن وفده سيؤيد أي اقتراح يعيد تأكيد التزاما لا لبس فيه للدول الأطراف بالخطوات الـ ١٣ ويحث مؤتمر استعراض المعاهدة على التركيز على تعزيز بعض هذه الخطوات. وفي هذا السياق، يرحب بالاقتراحات التي قدمتها كندا عن تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة وبقرارها الذي قدمته عن نفس الموضوع.

٧٧ - ومضى يقول، من المؤسف أن تحقيق أهداف نزع السلاح المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة لا تزال من الاحتمالات البعيدة. وعليه، فإن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة ينبغي أن تتضمن رسالة شديدة تعيد تأكيد ضرورة أن تحترم جميع الدول الأطراف التزاماتها بموجب المعاهدة. وتنتظر سويسرا من الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية أن تحدد التزامها على نحو لا لبس فيه بالهدف النهائي المتمثل في القضاء التام على ترساناتها النووية.

٧٨ - السيد سميث (أستراليا): قال إن بلده يظل ملتزما بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وإن أستراليا بوصفها دولة من بين الأغلبية الساحقة للدول التي امتنعت عن حيازة الأسلحة النووية، فإنها تتوقع من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بقوة بالتزامها بترع سلاحها بموجب المعاهدة. وقد انضمت أستراليا إلى اليابان في تقديم أفكار لإحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي، وقد تم تعميم هذه الأفكار في ورقة العمل NPT/CONF.2005/WP.34 المعنونة: "التدابير الإضافية الواجب اتخاذها لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية".

٧٩ - ومن الأهمية بمكان أيضا الاعتراف بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه في مجال نزع السلاح. وحدث تطور رئيسي منذ مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ وهو إبرام معاهدة

٨٦ - وترحب أستراليا بالوقف الاختياري الذي اعتمدته معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية. وتأمل أن الصين ستتنضم إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية الأخرى في الإعلان عن وقفها الاختياري وتحت الهند وباكستان وإسرائيل على أن تفعل الشيء نفسه.

٨٧ - وتعلق أستراليا أهمية كبيرة على المناطق الخالية من الأسلحة النووية كوسيلة لتوفير ضمانات أمنية سلبية ملزمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وإن قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتوقيع خلال العقد الماضي على بروتوكولات المناطق الخالية من الأسلحة النووية أدى إلى زيادة عدد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية المستفيدة من الضمانات الأمنية السلبية القانونية، وفي الحالات التي لم توقع أو تصدق فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية على هذه البروتوكولات، تشجع أستراليا على إجراء مناقشات ترمي إلى تمكينها من أن تفعل ذلك.

٨٨ - إن إضفاء الصبغة العالمية على المعاهدة أمر أساسي لتحقيق أهدافها بشكل كامل. وعلى الرغم من أن هذه الأهداف أهداف طويلة المدى إلا أن تحقيقها ممكن. وأثبت التاريخ أن الاتجاه نحو انتشار الأسلحة النووية يمكن عكسه. ويتعين على الهند وباكستان وإسرائيل أن تنضم إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء يتنافى مع المعايير الدولية المكرسة في المعاهدة. ويجب على هذه الدول بصفة خاصة أن تدعم عدم الانتشار النووي العالمي من خلال التأكد من وجود رقابة شديدة على المواد النووية التي في حوزتها والتكنولوجيا والمعرفة والتي اكتسبتها.

٨٩ - ويتعين على الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة أن تؤيد أيضا التقدم العملي المحرز في مجال نزع السلاح النووي.

السلاح النووي. وتقر أستراليا بأنه تم إحراز تقدم في مجال اللارجعة، وترحب أيضا بالعمل الذي قامت به المملكة المتحدة في مجال التحقق من تخفيض الأسلحة النووية والقضاء عليها. والتحقق الفعال أمر أساسي فيما يتعلق بترع السلاح النووي الذي لا رجعة عنه.

٨٤ - ويجب على كل الدول الأطراف أن تثبت التزامها بالخطوات العملية من أجل تسهيل نزع السلاح النووي. وتعلق أستراليا أهمية كبيرة على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي ألا ننسى أن نظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قدم فوائد أمنية حقيقية وغيرها من الفوائد، بما في ذلك احتمال أدائه دورا في نظام عالمي للتحذير من وقوع تسونامي. وينبغي لمؤتمر استعراض المعاهدة أن يبحث تلك البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك بأسرع وقت ممكن. وإلى أن يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ينبغي الإبقاء على الوقف الاختياري للتجارب النووية كما ينبغي مواصلة الدعم المقدم إلى نظام الرصد الدولي.

٨٥ - وأضاف أن تحديد كمية المواد الانشطارية المتاحة لاستخدامها في الأسلحة النووية خطوة أساسية نحو تحقيق نزع السلاح النووي بلا رجعة. ومع ذلك، فإن المفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لم تبدأ بعد بسبب المأزق الذي وصل إليه مؤتمر نزع السلاح. وإن فشل مؤتمر نزع السلاح في الوفاء بولايته في هذا الصدد يثير شكوكا حول فائدته بوصفه منتدى فعالا لترع السلاح. ويجب أن يكون مؤتمر استعراض المعاهدة حافزا للبدء الفوري للمفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لإبرامها في وقت مبكر. ولكي تنسم هذه المعاهدة بالمصادقية والفعالية ينبغي أن تتضمن تدابير ملائمة للتحقق من أن الأطراف تفي بالتزاماتها.

قيام رئيس الهيئة الفرعية بتقديمها

٩٣ - السيد كوفلي (نيوزيلاندا): قال إن الهيئة الفرعية سوف تركز في عملها على نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية وسوف تعقد الهيئة جلسيتين أثناء مؤتمر استعراض المعاهدة لمعالجة المسألتين. ويود أن يشجع على الحوار وعلى شيء من التفاعل والسيولة في أعمال الهيئة الفرعية. وإذا رغبت الوفود في تقديم اقتراحات، فإنه يشجعها على ترسل إلى الأمانة العامة بيانها المكتوبة. وأخيرا، قال إنه مستعد لأن يتلقى أي مشورة وإجراء مشاورات، وإن كان على الوفود أن تركز على تقديم مقترحات عملية.

٩٤ - السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية): تساءل إذا كان سيتم توزيع نص تحضيرى على أعضاء الهيئة الفرعية قبل انعقاد الجلسيتين، فهذا من شأنه أن يسهل المناقشات.

٩٥ - السيد كوفلي (نيوزيلاندا): قال إنه يفضل أن يستمع إلى مختلف البيانات في اللجنة الرئيسية قبل إعداد هذا النص وإن كان سيسترشد برغبات الوفود في هذا الصدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣

ومما يثير القلق أن الهند وباكستان لم توقع على المعاهدة بعد ولم تصدق إسرائيل عليها بعد. وبالنسبة لهذه البلدان، تعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فرصة لاتخاذ تدابير لبناء الثقة في منطقة يسودها التوتر.

٩٠ - وينبغي عدم تجاهل أن المعاهدة لعبت دورا مركزيا في المحافظة على السلام والأمن العالميين، حتى عندما كان التقدم في مجال نزع السلاح النووي عملية جارية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التسليم دائما بأن نزع السلاح النووي لا يمكن أن يُنظر إليه بمعزل عن جوانب أخرى للمعاهدة أو عن البيئة الأمنية الدولية الأوسع. وينبغي ألا يكون التقدم نحو نزع السلاح شرطا مسبقا لزيادة تحسين نظام عدم الانتشار.

٩١ - الرئيس: قال إن ممثل الصين اتصل به وأعرب عن رغبته في ممارسة حقه في الرد بموجب المادة ١٩ من النظام الداخلي لمؤتمر استعراض المعاهدة.

٩٢ - السيد هو كسياودي (الصين): قال إنه يود أن يوضح موقف وفده في ضوء البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا. الواقع أن الصين طبقت الوقف الاختياري على التجارب النووية منذ عدة سنوات. وقد أيدت دائما معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وشاركت بنشاط في المفاوضات ذات الصلة. وإن الصين بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية وواحدة من الدول التي تطبق المرفق الثاني من هذه المعاهدة تدرك مسؤوليتها عن تعزيز بدء نفاذ المعاهدة والاستمرار في تطبيق الوقف الاختياري. ويقوم المؤتمر الشعبي الوطني الصيني في الوقت الراهن باستعراض المعاهدة، وفقا للإجراءات ذات الصلة. وعليه، فإنه يود أن يؤكد مجددا أن الصين وفت دائما بالتزامها بالوقف الاختياري للتجارب النووية، وستستمر في الوفاء به.